

رياضة

مقال

الفرصة الأخيرة... هل نلتقيها؟

يقف لبنان على عتبة تشكيل حكومة جديدة، حكومة تحمل عنوانا واحدا "الفرصة الأخيرة". حكومة من المفترض ان تتسلح ببرنامج اصلاحي انفاذي في ظل ازمة لا بل ازمت لم يسبق ان عاشها لبنان منذ مئة سنة، اي منذ ولادة لبنان الكبير.

الاصلاح الموعود لا يكمن فقط في وضع خطة اقتصادية، بل يتعداها الى اصلاح اداري شامل وكامل يتوافق مع خطط عصرية مستقبلية لجميع القطاعات ومنها قطاع الرياضة الذي من المفترض ان يكون اولوية عند المسؤولين، او اقله ان يكون من القطاعات المهمة لانه بكل بساطة يعني بالشباب. لكن وبالأسف، لا يزال هذا القطاع الاكثر اهمالا على الرغم من اهمية دور الشباب في بناء المجتمع، واهمية الرياضة في تطويره صحيا وبدنيا وذهنيا.

التجارب السابقة في عملية تشكيل الحكومة غير مشجعة، اذ لطالما خضعت وزارة الشباب والرياضة للمناكفات السياسية ضمن صراع اصحاب الربط والحل على الوزارات التي يعتبرونها سيادية، في اطار المحاصصة الحزبية والطائفية والمذهبية، متناسين الحقيقة الاهم والابرز في بناء جيل المستقبل بدءا من الرياضة المدرسية والجامعية، مروراً بالنشاطات الرسمية والمسابقات والبطولات الاتحادية وصولاً الى المنتخبات الوطنية، والتي تتحول لسوء الحظ في نهاية التقاسم الى جائزة ترضية.

لم يعد خافيا على احد ان القطاع الممتد على مساحة الوطن، حيث لا تخلو بلدة او قرية او مدينة من ناد رياضي، يفتقد الى خطط توجيهية وتنظيمية للنهوض به خصوصا وان الازمات المتتالية عمقت جراحه واثقلت كاهله بالصعوبات على مختلف انواعها. كل الوعود التي اغدقت من الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة لم تسلك طريقها الى التنفيذ، خصوصا تلك المتعلقة بتطوير القطاع وتحسينه، بل بقيت حبرا على ورق ومجرد شعارات اطلقت على المنابر وفي وسائل الاعلام.

مع حكومة جديدة عادت الوعود باختيار اهل الخبرة والاختصاص، علما انه لم يتسلم وزارة الشباب والرياضة منذ تعاقب عليها 9 وزراء بعد فصلها عن وزارة التربية والتعليم العالي، صاحب اختصاص او من يحمل في مشروعه خطة للنهوض بالقطاع الذي يجب ان يكون اولوية وفوق كل الاعتبارات الطائفية والمذهبية والحزبية.

كما لا يمكن ان يدعي اي رئيس حكومة انه شكل حكومته تحت شعار "الشخص المناسب في المكان المناسب"، ولم تكن حقيقة وزارة الشباب والرياضة الا مثابة جائزة ترضية، فلم يشغلها وزير يحمل برنامجا لتطوير القطاع وتحسينه ولديه خبرة ميدانية وادارية في الشأن الرياضي.

حتى لا يتكرر الخطأ مرة جديدة، واذا اراد الرئيس مصطفى اديب ان تنجح حكومته وتحقق ما هو مطلوب منها في كل الوزارات، لا بديل من خيار صاحب الاختصاص والخبرة والمعرفة في كل الوزارات من دون اي استثناء.

نعم يحق للرياضيين في لبنان، كما يحق لبقية القطاعات، ان يمثلهم وزير شفاف وموضوعي يملك الخبرة والرؤية، ويملك خطة للنهوض بالرياضة، وهمه رفع اسم لبنان والعلم اللبناني عاليا في المحافل الدولية عن جدارة واستحقاق.

فهل يتلقف اصحاب الربط والحل الفرصة الأخيرة؟

دولة الرئيس، يحق للرياضة اللبنانية ان تحلم ولو لمرة واحدة بأن يقودها الشخص المناسب خصوصا بعد تجارب خاطئة في الاختيار. قد تكون الفرصة الأخيرة، وحتى لا يتكرر الخطأ مرة جديدة، فلنلتقيها ولنحول الحلم الى حقيقة لأن من لا يحلم لا يصل!

نهر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

■ ابهما اكثر قساوة على القطاع الرياضي: الازمة المالية ام جائحة كورونا؟

□ في تقديري هما في المستوى نفسه. ربما يمكن اعتبار الازمتين المالية والاقتصادية اشد فتكا من الوباء، لكن تبقى السلامة العامة وسلامة الرياضيين والعاملين في القطاع الرياضي اولوية في اي خطوة مستقبلية.

■ هل من مساعدات للقطاع الرياضي في اطار المساعدات التي يمكن ان يحصل عليها لبنان من جهات دولية؟

□ نأمل في ذلك، لكن لا علم لي في هذا الموضوع. لا شك في ان الحاجات ملحة في العديد من القطاعات، ونتمنى على المعنيين اعتبار القطاع الرياضي اساسيا وحيويا ويجب ادراجه ضمن رزمة المساعدات الدولية المرتقبة.

■ هل تؤيد الوزارة قرار اللجنة التنفيذية للجنة الاولمبية اللبنانية الزام الاتحادات اجراء انتخاباتها في موعدها تحت طائلة حرمانها من المشاركة في الجمعية العمومية؟

□ طبعا، وهي ملزمة بناء على القانون خصوصا وان المادة 25 من المرسوم 4481 الذي ينظم الحركة الرياضية والشبابية والكشفية ويحدد تاليا ولاية الاتحادات الرياضية بربع سنوات واضحة لا لبس فيها. علما ان قرار اللجنة الاولمبية استند اليها. الاتحادات التي لديها جمعيات كبيرة لا تتعدى 3 او 4 اتحادات، وما تبقى منها ليس لديها مشكلة في اتخاذ وسائل الوقاية والحماية في جلسات جمعياتها العمومية.

■ هل تعتقد ان الفرصة مؤاتية لاجراء تغيير واسع في اللجنة التنفيذية للجنة الاولمبية اللبنانية؟

□ لا داعي لذلك. في الظروف الصعبة والدقيقة علينا ان نشكر كل من ◀

المدير العام لوزارة الشباب والرياضة: الأزمة ستقلص الأندية والاتحادات ملزمة الانتخابات

لا تختلف حال القطاع الرياضي عن بقية القطاعات. تعيش الرياضة اسوأ ايامها وتمر في ظروف غير مسبوقة، نتيجة تراكم ازمت متتالية تعكس حال الجمود الذي يعاني منه البلد بسبب الازمة الاقتصادية التي تفاقمت منذ 17 تشرين الاول الماضي، وارتفعت وتيرتها مع جائحة كورونا التي فرضت حالا من الشلل



المدير العام لوزارة الشباب والرياضة زيد خيامي.

واقع مؤلم وظروف صعبة وامكانات شبه معدومة، خصوصا في ظل غياب الدعم الرسمي منذ العام الماضي عندما تخلفت وزارة الشباب والرياضة عن توزيع المساعدات على الاتحادات والنوادي، ما زاد الامور صعوبة، خصوصا ان لا مؤشرات ايجابية في امكان توزيع مساعدات في العام الجاري.

"الامن العام" التقت المدير العام لوزارة الشباب والرياضة زيد خيامي الذي واكب 13 وزيرا تولوا الحقيقة وكانت جولة افق حول واقع القطاع ومشاكله والحلول الممكنة.

■ كيف يمكن وصف الواقع الرياضي في ظل الظروف الراهنة؟

□ مرتبط بالاوضاع العامة في البلد ويشبه الى حد كبير ما يحصل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، الصحية والسياسية. لذا من الطبيعي ان يكون الواقع الرياضي مجهدا وغير متحرك، لأن الامكانات غير متوافرة والظروف غير ملائمة. كل هذه العوامل تأخذنا الى وصف الواقع في شكل عام بالمأساوي.

■ ما هي الخطوات العملية التي قامت بها الوزارة لدعم القطاع الرياضي؟

□ كنا في صدد القيام ببعض الخطوات على اساس موازنة 2020 بعدما ثبت ان المبالغ المرصودة في موازنة العام 2019 لم تمس. كان هناك مشروع لدعم بعض الاتحادات والنوادي وفق ظروفها وحاجاتها، لكن تبين ان موازنة العام 2020 معطوفة على موازنة

2019، فتوقفت كل المشاريع والامكانات لم تعد متاحة، علما ان القدرة على الصرف لم تعد متوافرة.

■ هل للوزارة خطة لمنع انهيار القطاع الرياضي او اقله مساعدته على الصمود؟

□ الخطة يجب ان تكون على مستوى عدم انهيار البلد، لأن منع الانهيار الكبير يمنع انهيار الرياضة. نحن امام مصير بلد ولا يمكن فصل الرياضة عن بقية القطاعات، واي انهيار شامل لا سمح الله لن تسلم منه الرياضة.

”
الازمة الاقتصادية
اشد فتكا بالرياضة من
جائحة كورونا

”
الفساد في الرياضة
هو في الادارة والاتحادات
تغطيه

◀ لديه الرغبة في الترشح لعضوية اللجنة الاولمبية او لرئاسة اتحاد او لجنة ادارية في اي ناد. نحن نعيش في ظروف استثنائية، وربما لا نجد اشخاصا مستعدين للعمل في القطاع الرياضي. لكن هذا لا يمنع ان الفرصة مؤاتية لوصول عناصر شابة الى القيادة الرياضية، مع تفهم الظروف التي قد تحول دون حصول تغيير واسع.

■ تسبب قرار الوزارة السماح للنادي والجمعيات الرياضية والكشافية تأجيل انتخابات لجانها الادارية بالتباس كبير، كيف يمكن توضيحه؟

□ جاء استنادا الى القرار 160 الذي صدر في مجلس النواب والمتعلق بتمديد المهل في كل القطاعات، مثل النقابات والجمعيات والهيئات على اختلافها حتى نهاية سنة 2020، وهو محصور باللجان الادارية للنادي والجمعيات ولا يتعلق بالاتحادات. جاء القرار حرصا على السلامة العامة وتجنبنا للمخاطر الصحية التي قد تنجم عن اي تجمع. اما النوادي التي تجد نفسها قادرة على اجراء انتخاباتها ضمن المعايير الصحية والسلامة العامة التي تفرضها اللجنة الوطنية لمكافحة جائحة كورونا، وبعد الحصول على موافقة المجلس البلدي الذي هو في نطاقه، وبعد اطلاق وزارة الشباب والرياضة على هذه الاجراءات، فلا مانع من اجراء الانتخابات.

■ هل يحق للاتحادات الزام النوادي المنتسبة الى جمعيتها العمومية اجراء انتخابات لجانها الادارية تحت طائلة حرمانها من المشاركة في الجمعية العمومية؟

□ كلا. على الاتحادات السماح للنادي التي التزمت بقرار وزارة الشباب والرياضة، المشاركة في الانتخابات بشكل طبيعي، حتى لو اجريت هذه الانتخابات في شهري كانون الثاني وشباط من العام 2021.

■ هل يمكن اجراء انتخابات عبر تطبيق "زوم" وهل يمكن الاعتراف بنتائج جمعية عمومية لانتخاب لجنة ادارية تتعقد من بعد؟

□ كلا، لاننا لسنا جاهزين لاجراء مماثل يحتاج الى آليات وضمانات واثباتات ملموسة وحسية. هذا الاجراء يمكن اعتماده في انتخاب اتحاد اقليمي، قاري ودولي مع ضوابط واجراءات توثق كل المعطيات منعا لأي لغط. اما في انتخابات اعضاء جمعية عمومية لاتحاد في بلد واحد، فلا داعي لاجراء كهذا.

■ هل يعاني القطاع الرياضي من فساد؟
□ ليس هناك من فرصة للفساد، خصوصا اذا كان ماليا لأن المال غير متوافر في الوزارة. اما اذا كان اهمالا او عن عدم خبرة او اتحادات متقاعسة او اندية مسجلة وغير موجودة، فهذا ممكن.

■ هل من معطيات ملموسة او حسية؟
□ الى حد ما، فالاتحادات المعنية عادة ما تغطي امورا كهذه، وهذا لا يجوز ويسمى فسادا اداريا. لدينا معلومات في هذا الخصوص الى حد ما، ونحن كوزارة لم نتمكن من القيام بورشة مسح ميداني وعملية مراقبة مشددة لأن اجراءات كهذه تحتاج الى آلية وتنسيق عملي وفعال بين الوزارة واللجنة الاولمبية والاتحادات المعنية.

■ متى كان تاريخ آخر مسح ميداني اجرته الوزارة لمكافحة النوادي الوهمية؟
□ اول مسح اجري في حقبة الوزير الراحل روبر غانم قبل فصل حقيبة الشباب والرياضة عن حقيبة التربية والتعليم العالي، وانخفض عدد النوادي من 1400 الى 600. آخر مسح اجري في حقبة اول وزير للشباب والرياضة سيويه هوفنانيان وانخفض العدد مجددا من 2000 الى 800 بعد شطب الاندية الوهمية اثر التدقيق

الذي تولته المديرية العامة لاحصاء المركزي.

■ لماذا ارتفع عدد الاندية الوهمية مجددا؟

□ لأن التراخيص دائمة ومسموحة، وهذا حق قانوني. الوزارة تعطي الرخصة بالتعاون مع الاتحاد المختص الذي تقع عليه مسؤولية متابعة عمل النوادي ومشاركتها الفعلية في النشاطات، وهي المعنية بالابلاغ عن النوادي التي تقوم بدورها والتي لا تقوم بدورها اضافة الى وجود عدد كبير من النوادي الشعبية غير المنضوية باتحادات، اضافة الى الاندية السياسية المدعومة من جهات سياسية.

■ هل تعتقد ان الازمة المالية والاقتصادية ستحد من النوادي الوهمية او الموسمية والتي تستخدم كاصوات انتخابية؟

□ الى حد كبير، اذا كانت الازمة ستحد من النوادي الفاعلة والناشطة فكم بالحري النوادي الوهمية او الموسمية التي تستخدم كاصوات انتخابية.

■ تفاوتت علاقتك بالوزراء المتعاقبين من ممتازة الى اقل من عادية، وقد ربطها البعض بسعيك الدائم الى تخطي صلاحياتك، ما هو ردك؟

□ كنت امارس صلاحياتي كاملة مع جميع الوزراء، لكن احيانا كنت اختار الانكفاء او التراجع او التقدم بحسب وضع الوزير وطريقته في العمل. علاقتي مع جميع الوزراء كانت جيدة، وقرار الانكفاء او الاقدام ارتبط بي شخصا وليس بالوزير. تاريخيا، لم ارتبط بمستشاري الوزير ولم يكن لي علاقة بهم.

■ الا تعتقد ان الوقت حان لاسناد الوزارة الى صاحب اختصاص؟

□ من البداية كان يجب اسنادها الى اصحاب اختصاص، خصوصا وان الوزير



لا داعي لاجراء تغيير واسع في اللجنة التنفيذية للجنة الاولمبية

لسنا جاهزين لاجراء انتخابات عبر تطبيق "زوم"

ان وزارة الشباب والرياضة جائزة ترضية في الحكومات المتعاقبة، وانها لم تأخذ مكانها او موقعها كما يجب.

■ من عضو في اللجنة الادارية لاتحاد كرة القدم الى مدير عام للشباب والرياضة، ماذا اكتشفت في عمق القطاع الشبابي والرياضي؟

□ اكتشفت ان هذه الوزارة تدخل الى كل بيت، لكن وبالاسف لا يشعر بها احد ولا يدرك الجميع اهميتها.

■ هل تعتقد ان المرسوم 4481 الذي ينظم الحركة الرياضية والشبابية والكشافية قلص من صلاحيات وزارة الشباب والرياضة؟
□ ابدأ، لكن وبالاسف وبكل بساطة امكانات الوزارة متواضعة. لا تزال صلاحياتها كما كانت قبل المرسوم التي لا تتعارض مواده مع دور اللجنة الاولمبية ولا مع صلاحيات الاتحادات الرياضية، لأن المواد في المرسوم اخذت في الاعتبار مراعاة القوانين والانظمة الرياضية الدولية.

■ بعد تجربة 27 سنة من يزج الرياضة في السياسة؟ الرياضيون ام السياسيون؟
□ من دون ادنى شك، الرياضيون هم من يزجون بالسياسيين في الرياضة. التدخل السياسي في الرياضة لم يكن سلبيا، خصوصا وان الاتحادات والنوادي والجمعيات لا تملك امكانات ومقومات للبقاء والاستمرار، فكانت تلجأ الى السياسيين للحصول على الدعم. في بعض الحالات، لولا تدخل السياسيين لما تمكنت بعض الاندية الاساسية من الاستمرار.

■ هل قدّم زيد خيامي خدمات سياسية على حساب الرياضة؟

□ لست بعيدا من عالم السياسة. انا ابن هذا الوسط وانتمي الى خط سياسي (حركة امل). لكنني اؤكد انه على الرغم من حنيني المتواصل لخطي وانتمائي السياسي، كنت حريصا في عملي على التوازن وعدم التمييز الى حد كبير.

■ ما هي النصيحة التي كان يقدمها لك دوما الرئيس نبيه بري؟

□ وصيته الدائمة عدم التمييز، والتصرف بتوازن مع شرائح المجتمع اللبناني في كل الملفات.

ن. ج